لجنة تدابير الصحة النباتية

الدورة الثامنة عشرة

معلومات محدثة من برنامج الصحة النباتية في أفريقيا

البند 16–3 من جدول الأعمال

(*من إعداد أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات*)

معلومات أساسية

[1] بناءً على طلب هيئة تدابير الصحة النباتية (الهيئة) في دورتها السادسة عشرة في عام 2022، استضاف أمين الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات اجتماعًا مع ممثلين عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في يونيو/حزيران 2022 لمناقشة السبب الأساسي لسعي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لأن تصبح منظمة إقليمية لوقاية النباتات، نظرًا إلى أن المجلس الأفريقي للصحة النباتية هو منظمة إقليمية لوقاية النباتات معترف بها تحت سلطة الاتحاد الأفريقي. وبعد عدة مناقشات مفتوحة إلى حد كبير حول الجوانب الفنية والمتعلقة بالسياسات لقضايا الصحة النباتية في أفريقيا، اتفق الممثلون المشاركون في الاجتماع على أن أفريقيا تفتقر إلى نظام قوي للصحة النباتية لتجهيز المنظمات الوطنية لوقاية النباتات لتحقيق مهمتها المتمثلة في حماية الزراعة والموارد الطبيعية من الآفات النباتية وتسهيل التجارة الآمنة للمنتجات الزراعية.

[2] واتفق المشاركون في الاجتماع مبدئيًا على أن وضع برنامج للصحة النباتية موجه نحو رؤية لحماية الزراعة وتسهيل التجارة الآمنة من شأنه أن يعالج بشكلٍ كافٍ الشواغل الأساسية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسائر أفريقيا. وعلى مدار الأشهر التالية، قامت أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالتنسيق مع المشاركين في الاجتماع والمنظمات الوطنية لوقاية النباتات في أفريقيا بشأن الإعداد الأولي لبرنامج الصحة النباتية في أفريقيا، والذي تم تصميمه لتمكين الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة من اكتساب القدرات الفنية والدعم اللازم لإدارة الآفات النباتية ذات الأهمية التنظيمية والبيئية والاقتصادية بشكل فعّال ومتسق.

[3] وتمت مناقشة الاقتراح خلال جلسة جانبية في الدورة السابعة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية (أبريل/نيسان 2023) وحظي بدعم بالإجماع من جميع الممثلين الأفارقة. وفي الأشهر اللاحقة، قامت أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، بالتنسيق مع مجتمع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، بوضع خطة مفاهيمية بدأت بمرحلة تجريبية، تشمل بلدين مرشحين اثنين من كل من الأقاليم الفرعية الخمسة في أفريقيا، للبدء في دراسة التنفيذ المحتمل لبرنامج الصحة النباتية في أفريقيا. وعُقدت حلقة عمل لتدريب المدربين، شارك فيها 100 مسؤول عن الصحة النباتية من أحد عشر بلدًا أفريقيًا (المرحلة التجريبية) في سبتمبر/أيلول 2023 في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وتلقى المشاركون في حلقة العمل تدريبًا عمليًا على بروتوكولات المسح وتحديد/تشخيص آفات مختارة والتطبيقات الرقمية ومنصة نظم المعلومات الجغرافية التي وضعتها وزارة الزراعة الأمريكية/ دائرة التفتيش للصحة الحيوانية

والنباتية لبرنامج الصحة النباتية في أفريقيا. وفي وقت كتابة هذه الوثيقة، كان المشاركون في حلقة العمل يقومون بتدريب الفنيين الميدانيين في بلدانهم تحسبًا لتنفيذ المرحلة التجريبية لبرنامج الصحة النباتية في أفريقيا في عام 2024.

التوافق مع نتائج إطار البرمجة القطرية

[4] يواصل عدد كبير من البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة التركيز على الصحة النباتية كأولوية من خلال أطر البرمجة القطرية وبرنامج التعاون التقني. وتعدّ الصحة النباتية أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز الأمن الغذائي العالمي وزيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة وحماية البيئة من تأثيرات الآفات النباتية وتسهيل التجارة الآمنة بالمنتجات الزراعية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

التوافق مع الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات للفترة 2020–2030

[5] يدعم برنامج الصحة النباتية في أفريقيا تحقيق بنود جدول أعمال تطوير الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات للفترة 2020–2030، وفي المقام الأول بنود جدول أعمال تطوير الاتفاقية بشأن إنشاء نظم الإنذار والاستجابة لحالات تفشي الآفات. وفي المرحلة التجريبية، قامت أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ووزارة الزراعة الأمريكية/ دائرة التفتيش للصحة الحيوانية والنباتية بتزويد البلدان التجريبية بالأدوات الرقمية لاكتشاف الآفات النباتية المهمة في المنطقة والاستجابة لها وإدارتها في الوقت المناسب. وهذا يكمّل النتائج المقصودة من نظم الإنذار والاستجابة لحالات تفشي الآفات. وبالمثل، يدعم برنامج الصحة النباتية في أفريقيا بنود جدول أعمال تطوير الاتفاقية الأخرى حيث أنه يسهل اعتماد الشهادات الإلكترونية للصحة النباتية ومواءمة تبادل بيانات الصحة النباتية الإلكترونية (DAI 1)؛ ووضع معايير خاصة بالسلع الأساسية (DAI 2)؛ وإدارة التجارة الإلكترونية ومسارات الطرود البريدية (DAI 3)؛ وتقييم آثار تغير المناخ على الصحة النباتية وإدارتها (DAI 6)؛ وتنسيق الأبحاث المتعلقة بالصحة النباتية على المستوى العالمي (DAI 7)؛ وإنشاء شبكات المختبرات التشخيصية.

المشاكل التي يجب معالجتها

[6] يمكن للآفات النباتية الغازية أن تدخل بلدًا يفتقر إلى نظام وطني قوي وفعّال للصحة النباتية من دون أن يتم اكتشافها. وبمجرد دخول هذه الآفات، غالبًا ما تسبب أضرارًا كبيرة للإنتاج النباتي، بما في ذلك المحاصيل الغذائية وتؤثر سلبًا على البيئة وتعرقل التجارة الإقليمية والدولية للمنتجات الزراعية. ووفقًا للتقارير الموثقة، "على الصعيد العالمي، تقدر خسائر المحاصيل السنوية بسبب الآفات النباتية بما يتراوح بين 20 إلى 40 في المائة من الإنتاج" (Agrios، 2005). وفي أفريقيا، تقدر الخسائر في غلات المحاصيل بسبب الحشرات بما يتراوح بين 30 إلى 60 في المائة (Oerke، 2005). وتراوح مستوى خسائر المحاصيل من 22 في المائة في أوسيانيا إلى 51 في المائة في أفريقيا الوسطى، مما يشير إلى اختلافات كبيرة في فعالية ممارسات حماية المحاصيل (Oerke، 2005). وبينما تستمر الآفات النباتية في التسبب في خسائر كبيرة في الإنتاج النباتي، بما في ذلك المحاصيل الغذائية، فإن عدد الأشخاص المتضررين من نقص الأغذية في العالم مستمر في الارتفاع. وفي الواقع، وفقًا لتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية) (2022)، ارتفع عدد الأشخاص المتضررين من الجوع من 811 مليونًا في عام 2020 إلى 828 مليونًا في عام 2021. ومن حيث التأثير الاقتصادي، "تكلف الأمراض النباتية وحدها الاقتصاد العالمي حوالي 220 مليار دولار أمريكي سنويًا" (Agrios، 2005) والحشرات الغازية 70 مليار دولار أمريكي أخرى (Bradshaw وآخرون، 2016).

[7] وإنّ الوضع العالمي المتغير باستمرار، الناتج عن تغير المناخ وما يبدو أنه توسع للآفات بموازاة ذلك (الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، 2021)، وزيادة مستوى غزو الآفات، وتزايد عدد سكان العالم بالإضافة إلى الجوع في العالم، يعني أن العديد من البلدان بحاجة ماسة إلى برنامج للصحة النباتية قادر على الصمود. وتم تصميم هذه البرامج لتوفير الكشف المبكر عن الآفات، ولتمكين المنظمات الوطنية لوقاية النباتات والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات من الاستعداد للآفات النباتية والاستجابة لها والتعافي منها بأكثر الطرق فعالية وكفاءة. وتتمثل المهمة الأساسية للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في حماية الموارد النباتية من الآفات والأمراض الغازية وتسهيل التجارة الآمنة للمنتجات الزراعية. وتفي الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بمهمتها من خلال العمل مباشرة مع الأطراف المتعاقدة البالغ عددها 185 طرفًا من خلال وضع وتنفيذ المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية. وتوفر هذه المعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية السوابق التأسيسية اللازمة لبرنامج الصحة النباتية الذي تشتد الحاجة إليه.

الحل المقترح

[8] بناءً على السياق المذكور أعلاه، تعمل أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الوطنية لوقاية النباتات والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة لوضع وإمكانية تنفيذ أول برنامج عالمي للصحة النباتية على الإطلاق، مع التركيز بالدرجة الأولى على أفريقيا. ويهدف البرنامج إلى تمكين المنظمات الوطنية لوقاية النباتات من اكتشاف الآفات النباتية ذات الأهمية التنظيمية والاقتصادية والبيئية بفعالية وبسرعة. وسيعمل البرنامج أيضًا على تمكين المنظمات الوطنية لوقاية النباتات من الاستعداد للآفات النباتية والاستجابة لها والتعافي منها بأكثر الطرق فعالية وكفاءة. وفي حين أن البرنامج المقترح سيكون عالميًا بطبيعته، فإنه سيوفر أيضًا ما يلزم من مرونة وقدرة على التكيف، مع الأخذ في الاعتبار المستويات المختلفة للقدرات والاحتياجات في جميع أنحاء العالم. وسيقدم البرنامج حلولًا عملية مصممة خصيصًا لمواجهة التحديات والاحتياجات الوطنية والإقليمية الفريدة في مجال الصحة النباتية. ومن الأمور الأساسية لبرنامج فعّال للصحة النباتية المراقبة الاستباقية للآفات والأمراض النباتية؛ وتحديد وتشخيص الآفات في الوقت المناسب وبشكل مناسب؛ وجمع البيانات المتعلقة بالآفات وتخزينها وتحليلها بشكل فعّال.

[9] وتشمل المبادرة العالمية جزأين رئيسيين هما الحماية والتجارة الآمنة:

- تهدف الحماية إلى مساعدة المنظمات الوطنية لوقاية النباتات على حماية الزراعة والموارد الطبيعية من دخول وانتشار الآفات والأمراض النباتية وانتشارها. وتشمل المكونات التالية:

- اختيار الآفات – سيقوم كل بلد أو إقليم باختيار عدد من الآفات والأمراض (خمسة في البداية)، بناءً على معايير الصحة النباتية المحددة.
- مراقبة الآفات – ستقوم أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، بالتنسيق مع المتعاونين، بإشراك خبراء متخصصين لوضع منهجية وبروتوكول المسح والتحديد والتشخيص لكل من الآفات والأمراض المختارة.
- إدارة البيانات – ستعمل أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، بالتنسيق مع المتعاونين، على تسهيل اختيار نظام إدارة المعلومات، بما في ذلك أجهزة جمع البيانات وتخزين البيانات والتحليلات المصممة لتقديم تقارير قابلة للاستخدام في الوقت المناسب.
- تنمية القدرات والدعم – ستقوم أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، بالتنسيق مع المتعاونين، بتيسير التدريب بصورة افتراضية وبالحضور الشخصي لضمان الاتساق في القدرة على تنفيذ البرنامج.

[10] ومن المهم ملاحظة أن بيانات المسح الخاصة بالآفات المختارة سيتم استخدامها لإعداد خطط التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها والتعافي منها كجزء من مكون الحماية في البرنامج.

[11] وستساعد التجارة الآمنة المنظمات الوطنية لوقاية النباتات على تسهيل واردات وصادرات المنتجات الزراعية بطريقة تراعي المخاطر المتعلقة بالصحة النباتية. وستوفر المعلومات التي تم جمعها من خلال مكون المراقبة الاستباقية في الجزء الخاص بالحماية من البرنامج الأدلة المستندة إلى التجربة للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات لتحديد الجوانب الرئيسية للتجارة الآمنة، بما في ذلك:

- منطقة خالية من الآفات؛
- متطلبات الاستيراد؛
- تفتيش البضائع المستوردة واختبارها للكشف عن الآفات النباتية؛
- شهادات الصحة النباتية الخاصة بالتصدير؛
- توسيع نطاق وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الدولية والإقليمية.

المنافع الناشئة عن البرنامج

[12] من المتوقع أن تحقق البلدان والأقاليم المشاركة منافع عامة في مجالات الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والسلامة وحماية البيئة وتجارة المنتجات الزراعية والتنمية الاقتصادية. وعلى وجه التحديد، سيؤدي البرنامج إلى تحقيق المنافع التالية:

- تعزيز القدرة على إدارة الآفات ومنع انتشارها؛
- وتحسين مراقبة الآفات ونظم الإنذار المبكر؛
- وتحسين الأمن الغذائي والقدرة الزراعية على الصمود في وجه الآفات النباتية الغازية؛
- وتنسيق ممارسات الصحة النباتية، بما في ذلك التفتيش والأنشطة الحدودية التنظيمية الأخرى؛
- والاستراتيجيات الإقليمية المنسقة لوقاية النباتات؛
- وتنمية المهارات الفنية؛
- وتحسين تيسير التجارة وفرصها؛
- وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن القضايا الناشئة المتعلقة بالصحة النباتية.

استراتيجية التنفيذ

[13] نظرًا للحجم الهائل لأفريقيا، التي تتكون من 54 بلدًا، فإن النهج التدريجي يوفر الاستراتيجية اللازمة للتنفيذ الفعّال للبرنامج:

- المرحلة الأولى (السنة الأولى) – ستكون منطقة تجريبية، تتألف من بلدين اثنين في كل إقليم من الأقاليم الفرعية الخمسة لمنظمة الأغذية والزراعة، أي ما مجموعه 10 بلدان مشاركة في أفريقيا. وستكون المنطقة التجريبية أيضًا بمثابة نموذج توضيحي للبلدان المشاركة في المستقبل.
- المرحلة الثانية (السنة الثانية) – ستتألف من بلدين إضافيين اثنين لكل إقليم فرعي، وإضافة 10 بلدان أخرى، ليصبح المجموع 20 بلدًا مشاركًا في البرنامج.

- المرحلة الثالثة (السنة الثالثة) — ستشمل بلدين اثنين آخرين لكل إقليم فرعي، مما يضيف 10 بلدان أخرى، ليصبح المجموع 30 بلدًا مشاركًا في البرنامج.
- المرحلة الرابعة (السنة الرابعة) – ستشمل 10 بلدان إضافية، بإجمالي 40 بلدًا مشاركًا في البرنامج.
- المرحلة الخامسة (السنة الخامسة) – ستغطي البلدان المتبقية وعددها 14 بلدًا، بإجمالي 54 بلدًا تشكل جزءًا من البرنامج.

[14] وسيتم اختيار البلدان المشاركة في كل مرحلة من مراحل البرنامج بناءً على المعايير التي تحددها أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل استعداد المنظمات الوطنية لوقاية النباتات للمشاركة في البرنامج. كما سيتم بدءًا من المرحلة الثانية، تحديد عدد البلدان المختارة بشكل تناسبي على أساس حجم كل إقليم فرعي للمنظمة.

[15] وستكون السنة السادسة من البرنامج بمثابة بداية مرحلة الصيانة، والتي تهدف إلى تمكين البلدان من البناء على تجاربها المكتسبة والبدء في توسيع البرنامج بطريقة مستدامة. ومن المتوقع خلال هذه المرحلة النهائية أن تقوم البلدان والأقاليم بتطوير القدرة على التصدي للآفات الإضافية التي تشكل مصدر قلق والتعاون بطريقة متسقة ومتآزرة في المستقبل.

استراتيجية التنسيق والمنظمات المتعاونة

[16] يلحظ البرنامج المقترح إقامة شراكة منسقة بين المنظمات الأولية، بما في ذلك المنظمات الوطنية لوقاية النباتات، ومجلس الصحة النباتية المشترك بين الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية، ومنظمة وقاية النباتات في الشرق الأدنى والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والأقاليم، والأقاليم الفرعية، والمكاتب القطرية، وشعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات). وتقع في مركز تنفيذ البرنامج المنظمات الوطنية لوقاية النباتات. وستكون المنظمات الوطنية لوقاية النباتات، من خلال استخدام بنيتها التحتية الحالية والموارد الإضافية، مسؤولة عن التنفيذ اليومي للبرنامج في بلدانها. ويتمثل دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية في توفير تنسيق البرامج الإقليمية والدعم اللوجستي للبلدان الأعضاء فيها لضمان تنفيذ البرامج بشكل متسق وفعّال بالإضافة إلى التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في أفريقيا.

[17] ويتمثل دور المجلس الأفريقي للصحة النباتية التابع للاتحاد الأفريقي في توفير التنسيق الاستراتيجي الشامل بين جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني، وسيستمر في العمل كمنظمة إقليمية لوقاية النباتات في أفريقيا في تعزيز "صوت أفريقيا الواحد" الاستراتيجي في المحافل الدولية والإقليمية. ومن خلال العمل مع المنظمات الوطنية لوقاية النباتات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ستوفر أقاليم المنظمة والمكاتب القطرية للمنظمة الدعم الإداري والتشغيلي لتنفيذ البرامج. وبالتنسيق مع لجنة التنفيذ وتنمية القدرات التابعة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والفريق التوجيهي لنظم الإنذار والاستجابة لحالات تفشي الآفات، ستوفر أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات التنسيق الفني الشامل للبرنامج. كما ستقوم أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالتنسيق والشراكة مع شُعب منظمة الأغذية والزراعة ذات الصلة، وعلى رأسها شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات لضمان تحقيق المستوى الأمثل للتآزر ومواءمة تنفيذ البرامج، لا سيما في ما يتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ وخطط الاستجابة لها.

الميزانية التقديرية

[18] تبلغ الكلفة التقديرية لتنفيذ البرنامج في كل بلد 000 700 دولار أمريكي على مدى خمس سنوات. ويتم احتساب الميزانية المقدّرة على النحو التالي:

البند	التكاليف المقدرة بالدولار الأمريكي
بناء القدرات (التدريب)	100 000
السفر	50 000
التنسيق	50 000
اتفاق التعاون التقني	500 000
المجموع	700 000

[19] وتبلغ الميزانية الإجمالية المقدّرة للبرنامج بأكمله، بما في ذلك جميع البلدان الأربعة والخمسين، 37.8 ملايين دولار أمريكي على مدى خمس سنوات.

الحالة الراهنة

[20] في مايو/أيار 2023، رشّحت المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في كل إقليم من الأقاليم الفرعية الخمسة في أفريقيا (شمال أفريقيا، وأفريقيا الجنوبية، وشرق أفريقيا، ووسط أفريقيا، وغرب أفريقيا) ما مجموعه 11 بلدًا للمرحلة التجريبية من برنامج الصحة النباتية في أفريقيا. وتشمل هذه البلدان أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مصر العربية وزامبيا وزيمبابوي وسيراليون وغينيا بيساو والكاميرون وكينيا ومالي والمغرب. وفي يونيو/حزيران، قدم كل بلد من البلدان الأحد عشر قائمة بخمس آفات ينبغي النظر في إدراجها في المرحلة التجريبية. وفي الفترة ما بين يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول 2023، قامت أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالتنسيق مع وزارة الزراعة الأمريكية/ دائرة التفتيش للصحة الحيوانية والنباتية لوضع بروتوكولات المسح وتحديد/التشخيص للآفات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت دائرة التفتيش المعنية بشؤون الصحة الحيوانية والنباتية بتطوير التطبيق الرقمي لكل من الآفات ومنصة نظم المعلومات الجغرافية للمرحلة التجريبية للبرنامج.

[21] وفي سبتمبر/أيلول 2023، عقدت أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ودائرة التفتيش المعنية بشؤون الصحة الحيوانية والنباتية، بدعم من إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، حلقة عمل لتدريب المدربين في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وقدمت حلقة العمل تدريبًا عمليًا على المسح وتحديد الهوية/بروتوكول التشخيص واستخدام التطبيق الرقمي على الآفات المختارة لحوالي 100 متخصص في مجال الصحة النباتية من 11 بلدًا المشمولة بالمرحلة التجريبية. وحتى إعداد هذه الوثيقة، وباستخدام نفس المواد والأدوات المستخدمة في حلقة عمل القاهرة، يقدم المدربون نفس التدريب لما يقرب من 50 إلى 100 فني ميداني في كل بلد من بلدانهم. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم كل بلد بوضع خطة تشغيلية تتضمن تفاصيل المناطق التي سيتم مسحها والتي تتطلب موارد لتنفيذ المرحلة التجريبية. وفي عام 2023، تلقت أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ما يزيد عن مليون دولار أمريكي نقدًا ومساهمات عينية وإمدادات ومواد لدعم المرحلة التجريبية من برنامج الصحة النباتية في أفريقيا. ووافقت دائرة التفتيش المعنية بشؤون الصحة الحيوانية

والنباتية أيضًا على مواصلة دعمها في عام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على وضع اتفاقات مع الجهات المانحة الأخرى التي أعربت عن اهتمامها بتقديم الدعم لبرنامج الصحة النباتية في أفريقيا. وهناك المزيد من المعلومات عن برنامج الصحة النباتية في أفريقيا متاحة على البوابة الدولية للصحة النباتية[1].

التوصيات

[22] إنّ هيئة تدابير الصحة النباتية مدعوة إلى القيام بما يلي:

(1) *الإحاطة علمًا* بالتقدم الكبير الذي أحرزه مجتمع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات لدعم إعداد برنامج الصحة النباتية في أفريقيا؛

(2) *والإحاطة علمًا* بالمساهمة والدعم الكبيرين اللذين قدمتهما الولايات المتحدة؛

(3) *والإقرار* بالعمل الملحوظ والالتزام الراسخ من جانب الأطراف المتعاقدة في المرحلة التجريبية، بما في ذلك أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مصر العربية وزامبيا وزيمبابوي وسيراليون وغينيا بيساو والكاميرون وكينيا ومالي والمغرب؛

(4) وحثّ الأطراف المتعاقدة على الدعوة إلى تقديم الدعم الفني والمالي من الجهات المانحة لبرنامج الصحة النباتية في أفريقيا؛

(5) ودعم التطوير المستمر لبرنامج الصحة النباتية في أفريقيا لكي يصبح برنامجًا عالميًا للصحة النباتية.

[1] الموقع الإلكتروني لبرنامج الصحة النباتية في أفريقيا: https://www.ippc.int/en/about-app/

المراجع

Agrios, G.N. (2005). Plant pathology. Fifth edition. Elsevier Academic Press.

Bradshaw, C.J.A., Leroy, B., Bellard, C., Roiz, D., Albert, C., Fournir, A., Barbet-Massin, M., Salles, J.M., Simard, F. & Courchamp, F. 2016. Massive yet grossly underestimated global costs of invasive insects. Nature Communications, 7(12986): 1–8.

منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. 2021. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. روما، منظمة الأغذية والزراعة. https://www.fao.org/documents/card/en/c/CC0639AR

أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. 2021. الاستعراض العلمي بشأن تأثير تغير المناخ على الآفات النباتية – تحدٍ عالمي لمنع وتخفيف مخاطر الآفات النباتية في الزراعة، والغابات والنظم الإيكولوجية. روما. منظمة الأغذية والزراعة نيابة عن أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

Oerke, E.C. (2005). Crop losses to pests. Journal of Agricultural Science 144:31-43.

Oerke, E.C. (2006) Crop Losses to Pests. Journal of Agricultural Science, 144, 31-43. http://dx.doi.org/10.1017/S0021859605005708